منتدى البيئة

MONTADA - AL BIAH

يناير 2024 | العدد 382 | تصدرها الشبكة العربية للبيئة والتنمية - RAED

بحضور 4 وزراء.. إطلاق المرحلة السابعة لبرنامج المنح الصغيرة بتوزيع عقود 16 مشروعاً

أكثر من 250 مليون أفريقي يعانون الإجهاد المائي نتيجة الانبعاثات الحرارية للدول الأخرى

التنقل البشري الناجم عن الكوارث المناخية في المنطقة العربية

في هذا العدد

3. التنقل البشري الناجم عن الكوارث المناخية في المنطقة العربية

4. الأيام الدولية

6. أكثر من 250 مليون أفريقي يعانون الإجهاد المائي نتيجة الانبعاثات الحرارية للدول الأخرى

7. النوع الاجتماعي والهجرة المرتبطة بالمناخ في الأردن والسودان.. دراسة حالة

8. بحضور 4 وزراء.. إطلاق المرحلة السابعة لبرنامج المنح الصغيرة بتوزيع عقود 16 مشروعاً

10. أبرز 5 قضايا بيئية يواجهها العالم في 2024.. التغيرات المناخية في الصدارة

12. منتدى رائد

14. فرق الإغاثة تحارب «الموت» داخل مخيمات النازحين في غزة

15. مشروع دعم المياه والبيئة يختار "أبطال" لمنع التلوث البلاستيكي في البحر المتوسط

RAED - رائـــد
الشبكةالعربية للبيئة والتنمية "رائد"

AOYE
المكتب العربي للشباب والبيئة

SGP برنـــامج المنـــح الصغيرة مـصـر
برنامج المنح الصغيرة مصر

تصميم وإعداد

سكرتارية الشبكة العربية للبيئة والتنمية

*الآراء الموجودة في النشرة تعبر عن آراء كتابها

"رائد" منتدى البيئة - نشرة غير دورية تصدرها الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" بتمويل ذاتي وبمساهمة جزئية من المكتب العربي للشباب والبيئة الذي يستضيف برنامج المنح الصغيرة في مصر

3 عمارات مصر للتعمير - زهراء المعادي - المعادي- القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون: 25161519 (202+)
25161245 (202+)
فاكس: 25162961(202+)

info@raednetwork.org
aoye@link.net

دراسة استكشافية لشبكة «رائد» ترصد:

التنقل البشري الناجم عن الكوارث المناخية في المنطقة العربية

مع تصاعد مخاطر الكوارث الطبيعية، وتفاقم آثارها الاقتصادية والاجتماعية، يتزايد اهتمام العالم بمواجهة هذه المخاطر والحد منها، وهو ما تبلور على المستوى العالمي من خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي أعلنته الأمم المتحدة في عام 1989، ثم المؤتمر الدولي الأول للحد من أخطار الكوارث في عام 1994، والذي نتج عنه أول إطار عمل عالمي متفق عليه لمواجهة الكوارث، تمثل في استراتيجية وخطة عمل يوكاهاما لعالم أكثر أماناً، وفي عام 1999، اختتم العقد الدولي بإعلان الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

في هذا السياق، تقوم الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد»، بوصفها عضواً مراقباً بجامعة الدول العربية، وفي آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، بإعداد دراسة استكشافية لرصد سياسات الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، وسياسات التنمية ومدى مراعاتها للتنقل البشري الناجم عن الكوارث وتغير المناخ في المنطقة العربية، وذلك تنفيذاً لقرار الاجتماع الخامس لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، الذي عُقد في الرباط بالمملكة المغربية، في يونيو 2023، لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها.

وثيقة مرجعية لدعم سياسات الإدارة الرشيدة لمخاطر الكوارث

يجري إعداد هذه الدراسة الاستكشافية حول التنقل البشري الناجم عن الكوارث المناخية في المنطقة العربية، بالتنسيق مع إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث بجامعة الدول العربية، بهدف التعرف على استراتيجيات وسياسات التنمية والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع التغيرات المناخية في المنطقة العربية، ومدى مراعاتها للحراك البشري الناجم عن الكوارث الطبيعية، وفي مقدمتها الكوارث الناجمة عن تغير المناخ.

يأتي إعداد هذه الدراسة استجابة لفلسفة الأطر العالمية والإقليمية، وتفاعلاً مع الواقع المعاش في الدول العربية، حيث بادرت شبكة «رائد» بتنسيق جلسة خاصة، احتضنها المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث، تحت عنوان «مخاطر المناخ والتنقل البشري في العالم العربي: التحديات والفرص»، وهي الجلسة التي أكد المشاركون فيها ضعف الاهتمام على المستوى العربي بالتنقل البشري الناتج عن مخاطر الكوارث وتغير المناخ، والذي يتناسب عكسياً مع نقص المعلومات عن هذه المخاطر، ومدى مراعاتها في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للدول العربية.

وأوصى المشاركون في جلسة «مخاطر المناخ والتنقل البشري في العالم العربي: التحديات والفرص»، بأهمية منح أولوية لهذه القضية، ودمج هذا النمط من التنقل البشري في إطار حوكمة الحد من مخاطر الكوارث، وهو ما جعل جامعة الدول العربية، ممثلة في الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية، تتبنى هذه الدراسة، والتي صدرت بشأنها توصية، ناشدت المشاركين المعنيين التعاون على إتمامها، لتكون بمثابة وثيقة مرجعية عربية، يمكن لصناع القرار في الدول العربية، والمنظمات المعنية الاستعانة بها.

كما تهدف الدراسة إلى التأكيد على ارتباط جهود الحد من مخاطر الكوارث ارتباطاً وثيقاً بظاهرة تغير المناخ، وتفاقمها في العقود الأخيرة، فمن ناحية يؤدي تغير المناخ إلى زيادة فرص حدوث المخاطر الطبيعية، ومن ناحية أخرى يزيد من هشاشة المجتمعات المحلية، ويضعف قدرتها على الصمود في وجه المخاطر الطبيعية، وهو العامل الرئيسي في تحول آثار المخاطر الطبيعية إلى كوارث، لذلك أصبح تغير المناخ ودراسته والتعامل معه جزءاً عضوياً لا يتجزأ من فهم الكوارث، وجهود الحد من مخاطرها، وهو ما يؤكد عليه «إعلان سينداي»، الذي يسلط الضوء أيضاً على أثر مخاطر الكوارث وتغير المناخ على التنقل البشري.

اليوم العالمي للتعليم

©يونسكو/Emily Pinna

يأتي الاحتفال باليوم العالمي للتعليم يوم 24 يناير من كل عام، وفقًا لما أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بعد إحصاءات صادمة، جرى رصدها من قبل منظمة اليونسكو عن عدد الأشخاص الذين حُرموا من حقوقهم في التعليم، رغبة في توفير تعليم جيد وشامل للجميع، وتأكيدًا على دوره المحوري في بناء مجتمعات مستدامة ومرنة.

وقد بلغ عدد الأطفال والشباب الذين لم يلتحقوا بالتعليم في المدارس حوالي 244 مليون شخص، أما عدد الأشخاص البالغين الأميين، فقد بلغ 771 مليون شخص، وهو ما خلق حاجة مُلحة للتركيز على هذه الظاهرة الخطيرة، والتي تمثل اعتداءً على كرامة الإنسان، وعلى أحد حقوقه الأصيلة في الحياة.

وقد اتخذ الاحتفال باليوم العالمي للتعليم في 24 يناير 2024، شعار «الاستثمار في الناس وإعطاء الأولوية للتعليم»، وخلاله يتم التركيز على الفتيات والنساء في أفغانستان، ممن حُرمن من حقوقهن في التعليم، لضرورة رفع الحظر الذي يمنع حصولهن على هذا الحق، كما تمت الدعوة إلى تحويل المبادرات العالمية لنشر التعليم إلى أفعال.

ففي ظل الأزمات المتلاحقة التي يواجهها العالم حاليًا، وأبرزها مشكلة المناخ والركود العالمي، إلى جانب معدلات عدم المساواة؛ يلفت الاحتفال باليوم العالمي للتعليم لهذا العام الانتباه إلى ضرورة إعطائه الأولوية لتسريع التقدم، نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

ويهدف اليوم العالمي للتعليم إلى تسليط الضوء على أهدافه والتي تمثلت في التركيز على حق الفرد في التعليم، وأهمية التعليم في التنمية المستدامة، مع القضاء على الفقر وتحقيق مستقبل واعد، بجانب تغيير العقليات المحافظة، و تحقيق المساواة في المجتمع، وكذا تكريم المُعلمين والمتعلمين، والتعرف على ثقافات مختلفة.

وتحتفل جميع دول العالم كل عام باليوم العالمي للتعليم، من خلال تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية، التي تتناول أهداف هذا اليوم، إلى جانب إطلاق الحملات الاجتماعية والقيام بالأنشطة، التي تبرز أهمية التعليم في بناء الأمم المتقدمة، وتتولى منظمة اليونسكو تنظيم الاحتفال السنوي باليوم العالمي للتعليم، وذلك بالتعاون مع الجهات التعليمية الرئيسية.

وتأتي الاحتفالات من خلال تعزيز مبادرات التعليم التي تركز على إبراز الحاجة إلى التعليم، مهمة تقوم بها المنظمات غير الحكومية والمعاهد الاجتماعية، على الصعيد العالمي، بهدف إلقاء نظرة على المناطق النامية، وبناء وتمويل المدارس بها، وإبراز أهمية التعليم، مع تشجيع الأبحاث عن التعليم.

ويشارك المهتمين الاحتفال باليوم العالمي للتعليم في كل انحاء العالم عن طريق عرض الفرد آراءه وأفكاره حول أهمية التعليم، من خلال المنشورات والاقتباسات التي يمكن مشاركتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كما يمكن إنشاء العروض التقديمية لزملاء الدراسة، لإبراز أهمية التعليم ودوره في بناء الدول، مع إنشاء اللافتات والملصقات التي تتناول الآثار الإيجابية للتعليم.

ولذلك، فإن المشاركات الفردية في هذا الاحتفال أهمية قصوى في تعزيز الحاجة إلى التعليم، دون إلقاء هذه المهمة فقط على المنظمات الحكومية، فالدور الذي يقوم به الفرد الواحد عند الاحتفال بهذا اليوم، يُلهم الآخرين بضرورة القيام بأدوارهم في تعزيز التعليم.

اليوم العالمي للطاقة النظيفة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أغسطس الماضي، قراراً يعتبر 26 يناير يوماً عالمياً للطاقة النظيفة، وذلك في ذكرى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا» عام 2009، حيث تقر الدول الأعضاء الـ193 في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالدور الرائد الذي تؤديه الوكالة الدولية في تسريع التحول العالمي للطاقة، القائم على مصادر الطاقة المتجددة.

ويدل ذلك على تصدر تحول الطاقة في مكافحة التغير المناخي منذ تأسيس آيرينا يوم 26 يناير 2009، وتعزيز رفاه الإنسان، ودفع عجلة التحول العاجل والمنهجي باتجاه زيادة الوصول إلى الطاقة، وتقليص التفاوتات، وتحسين أمن الطاقة، وضمان ازدهار ومرونة الاقتصادات والمجتمعات.

وعن طريق تخصيص يوم يركز على الطاقة النظيفة، تبرز الأمم المتحدة أهمية الشمولية، وتوفر يوماً مكرساً للجهات الفاعلة التقليدية وغير التقليدية، لاستعراض مساهماتها في أنظمة الطاقة الحديثة الأقل تكلفة والأكثر موثوقية واستدامة، والتي تدعم في نهاية المطاف، تسريع التقدم نحو تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030.

وأشاد فرانشيسكو لا كاميرا، المدير العام لإيرينا بقرار الأمم المتحدة، وقال: «أشيد بحماسة كبيرة بالأمم المتحدة والدول الأعضاء، خصوصاً الإمارات وبنما، بصفتهما الراعيتين المشاركتين للقرار، على قرار تخصيص يوم عالمي للطاقة النظيفة».

وأضاف لا كاميرا: «يشكل إطلاق اليوم العالمي للطاقة النظيفة نهجاً قوياً لتذكير العالم بالتزامه تجاه إتاحة الوصول الشامل للطاقة النظيفة وتحقيق الأهداف المناخية لاتفاق باريس»، مشيراً إلى أن قرار الأمم المتحدة يلقي الضوء على ضرورة تبني نهج عالمي موحد تجاه قضايا الطاقة.

ويُظهر الاستثمار في الطاقة النظيفة أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، والتغلب على التحديات البيئية والاقتصادية، حيث يسعى العالم إلى مضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول العام 2030، وهو الهدف الذي تم تجديد التأكيد عليه خلال مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ «COP28»، الذي استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة، في ديسمبر الماضي.

وفي ضوء مخرجات المؤتمر، والجهود الدولية الهادفة لتحقيق المستهدفات المناخية المحددة، فمن المتوقع أن يشهد العام الجديد 2024 زيادة في استثمارات الطاقة المتجددة، وبما يسهم في تحقيق عدد من النتائج، منها الحد من انبعاثات الكربون، حيث تعتبر الطاقة المتجددة وسيلة فعّالة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتغيير المناخي، باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الهيدروليكية، بما يعمل على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والتحول إلى نظام طاقة أكثر نظافة وصداقة للبيئة.

ويعزز التنوع في مصادر الطاقة الاستثمار في الطاقة المتجددة، ويقلل من التبعية على الموارد الطبيعية المحدودة، كما يمكن للتحول إلى مصادر متجددة أن يقوي الاقتصاد، ويحد من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، كما يؤدي زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة إلى توفير الطاقة، وتحسين الكفاءة الطاقية الفعّالة، من حيث استخدام الموارد، حيث تشجع على تحسين كفاءة الطاقة وتقليل الفاقد، ويمكن للاستثمار في التقنيات الجديدة والمستدامة أن يقلل من الاعتماد على الطاقة التقليدية، ويوفر مصادر أكثر فعالية.

وكذلك فإن التحول إلى الطاقة المتجددة يمكن أن يؤدي إلى دعم الابتكار، وخلق فرص العمل، حيث يشجع الاستثمار في الطاقة المتجددة على التطوير التكنولوجي، والابتكار في قطاع الطاقة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى إنشاء فرص عمل جديدة في صناعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية، ويعزز الاقتصاد بشكل عام، كما يعمل على تحسين الصحة العامة، من خلال اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، التي تؤدي إلى تقليل تلوث الهواء والمياه الناجم عن استخدام الوقود الأحفوري، وهذا ما يسهم في تحسين جودة الهواء والماء، بما يعود بالنفع على صحة الإنسان ويقلل من الأمراض المرتبطة بالتلوث.

أكثر من 250 مليون أفريقي يعانون الإجهاد المائي نتيجة الانبعاثات الحرارية للدول الأخرى

حملت النسخة السادسة من «أسبوع القاهرة للمياه»، التي تم تنظيمها خلال الفترة بين 29 أكتوبر و2 نوفمبر 2023، عنوان «العمل على التكيف في قطاع المياه من أجل الاستدامة»، الذي تنظمه وزارة الموارد المائية والري، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب العديد من الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مشاركة دولية واسعة، بحضور 27 وزيراً للمياه، و100 ممثل حكومي للوفود الرسمية، وتضمن عقد 72 جلسة حوارية وورشة عمل، بمشاركة ما يزيد على 450 متحدثاً، من 62 دولة، و64 منظمة دولية وإقليمية.

واستعراض برنامج «أسبوع القاهرة للمياه» 5 محاور رئيسية، في مقدمتها الإدارة التعاونية لأحواض الأنهار المشتركة، ودعم إجراءات التكيف في مجال المياه والنموذج الاقتصادي، وموضوع المياه الخضراء والأنظمة الاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ، وزيادة أنظمة الإنذار المبكر للتعامل مع الظواهر المناخية المتطرفة، ودمج سياسات المياه والمناخ مع الخطط الوطنية للدول.

وأسفرت فعاليات «أسبوع القاهرة للمياه» لعام 2023 عن مجموعة من التوصيات، تستعرض «منتدى البيئة» أبرزها، والتي تتمثل في؛ عدم مشاركة أفريقيا انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية سوى بحوالي من 2 إلى 3% من ، رغم معاناتها من ارتفاع الإجهاد المائي، الذي يؤثر على حوالي 250 مليون إفريقي، لهم حق الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي المناسب.

وتمثلت رسائل أفريقيا إلى المنتدى العالمي العاشر للطبيعة في الحاجة إلى تقنيات جديدة للمياه وحلول مبتكرة، وبناء القدرات، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتنفيذ الالتزامات بشأن تمويل المناخ والمياه والصرف الصحي للجميع، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بدعم البلدان التي تستضيف اللاجئين والمهاجرين، حتى تتمكن من التعامل مع الضغط المتزايد على مواردها المائية والبنية التحتية للمياه.

ويعتبر الترابط بين المياه والغذاء والطاقة والبيئة نموذج مستقبلي واعد لتطوير الاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى التكيف بشكل أكثر فعالية مع تغير المناخ، وإنشاء مجتمعات قادرة على الصمود، وله تأثير إيجابي من منظور التمويل والاستثمار، لأنه يعزز الاستدامة المالية في قطاع المياه، ويساعد على إصلاح الدعم.

ويضيف استخدام الحلول القائمة على الطبيعة في مجموعة واسعة من المشاريع، مثل زراعة أشجار المانجروف، أو الحماية الساحلية بالتغذية بالرمال، بعداً آخر لاستراتيجية التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.

كما أن هناك حاجة ملحة للامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية في أحواض الأنهار العابرة للحدود، حيث يعد التعاون الفعال في مجال المياه العابرة للحدود أمراً ضرورياً، ويتطلب الالتزام التام غير الانتقائي بمبادئ وقواعد القانون الدولي، واللجوء إلى أفضل ممارسات التعاون والتنسيق بين الدول المتشاطئة.

اسبوع القاهرة السادس للمياه

النوع الاجتماعي والهجرة المرتبطة بالمناخ في الأردن والسودان.. دراسة حالة

بناء قدرة المرأة على الصمود والهجرة من أجل البقاء في إطار التنمية المستدامة

تعد المنطقة العربية من المناطق المناخية الساخنة، حيث يتضافر تغير المناخ والتضاريس، مع العمليات الاجتماعية والاقتصادية، لزيادة التعرض لموجات الجفاف والفيضانات في المنطقة، مع زيادة تواترها وحجمها وشدتها وآثارها المجتمعية الضارة.

وتشمل نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، أمام المخاطر المناخية، عدم المساواة متعددة الأبعاد، والفقر في المناطق الريفية والحضرية، والتنمية الريفية غير المستدامة، بما في ذلك زيادة التدهور البيئي، والاعتماد على الزراعة الحساسة للمناخ، مع التخطيط والتنمية الحضرية غير المستدامة، بجانب ارتفاع النمو والكثافة السكانية، والهجرة من الريف إلى الحض,ر وتدفق المهاجرين واللاجئين من البلدان المجاورة، مما يرهق الموارد الشحيحة بالفعل، وتوزيعها واستخدامها، ويغذي الحلقة المفرغة من الضعف في مواجهة أزمة المناخ وتأثيراتها.

في هذا السياق، أعد المجلس العربي للمياه، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، دراسة حالة بعنوان «النوع الاجتماعي والهجرة المرتبطة بالمناخ في الأردن والسودان: بناء مرونة المرأة الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة مخاطر المناخ والهجرة من أجل البقاء في إطار التنمية المستدامة».

جاء تركيز الدراسة على دولتي الأردن والسودان، لاستكشاف الترابط بين تغير المناخ والكوارث والهجرة، من منظور المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وهو ما يسلط الضوء على الآثار الجنسانية للمخاطر والأزمات المناخية على فئات مختلفة من النساء، بما في ذلك المهاجرات ذوات المهارات المنخفضة، بالإضافة إلى دراسة التقاطعات بين النوع الاجتماعي وأشكال التهميش الأخرى، علاوة على تسليط الضوء على استجابات النساء في الخطوط الأمامية لأزمات المناخ، والتنمية القادرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ، وتوجه الدراسة أيضاً إلى التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي وتغير المناخ والهجرة، باعتبارها جداول أعمال سياسية منسقة، لضمان تأثير متماسك وموسع.

وتدعو الدراسة إلى دمج الأولويات الاستراتيجية لمختلف فئات النساء، بما في ذلك النساء المهاجرات، في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمناخ والهجرة والزراعة والحضر والإنسانية، على أساس تمثيل المرأة في تصميم السياسات وآليات تنفيذها، والأهداف المدعومة المراعية للنوع الاجتماعي. والمؤشرات والموازنات.

للاطلاع على الدراسة كاملة اضغط هنا

غلاف الدراسة

بحضور 4 وزراء.. إطلاق المرحلة السابعة لبرنامج المنح الصغيرة بتوزيع عقود 16 مشروعاً

في احتفالية رسمية رفيعة المستوى، أطلق برنامج المنح الصغيرة، التابع لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرحلة العملية السابعة في مصر للفترة بين عامي 2022 و2026، بتوزيع العقود الخاصة بتمويل 16 مشروعاً بيئياً في مجالات عمل البرنامج، وافقت لجنة التسيير الوطنية على تمويلها في الدورة الأولى لهذه المرحلة، مع صرف الدفعة الأولى من منحة التمويل لعدد 16 جمعية أهلية، لتنفيذ المشروعات التي تقدمت بها للبرنامج، موزعة على 5 محافظات.

جرى توزيع عقود مشروعات الجولة الأولى من المرحلة السابعة، بحضور الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، ونيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، والدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، واللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، وأليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، والدكتور علي أبو سنة، الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة، والدكتور عماد الدين عدلي، المدير الوطني لبرنامج المنح الصغيرة.

صورة للسادة الوزراء وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الاحتفال

وزيرة البيئة: برنامج المنح الصغيرة نموذج فريد للربط بين المشكلات المحلية والتحديات العالمية

وقالت وزيرة البيئة، الدكتورة ياسمين فؤاد، إن برنامج المنح الصغيرة يُعد نموذجاً فريداً للربط بين المشكلات المحلية والتحديات اليومية للمواطنين، مع التحديات البيئية العالمية، وأضافت أن الوزارة حرصت، خلال عملها مع البرنامج منذ بدايته عام 1992، على تنفيذ مشروعات صغيرة مقابل كل مشروع قومي، وذلك في ظل استراتيجية وطنية للبرنامج، لتعظيم الاستفادة من المنح في تنفيذ مشروعات أكثر، ودعم المجتمعات المحلية في مواجهة التحديات البيئية.

وبينما أشارت وزيرة البيئة إلى نماذج من المشروعات السابقة، التي تم تنفيذها بتمويل من برنامج المنح الصغيرة، منها أول مشروع للدراجات التشاركية في محافظة الفيوم، ومشروعات تدوير المخلفات الزراعية، ومواجهة تحديات الأمن الغذائي بمشروعات مبتكرة، أوضحت الوزيرة أن البرنامج يبدأ مرحلة جديدة من العمل والشراكة البناءة، والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، من خلال تقديم التمويل لتنفيذ 16 مشروعا في 5 محافظات.

كما لفتت «فؤاد» إلى التعاون المستمر مع الوزارات المختلفة، حيث تعمل وزارة البيئة جنباً إلى جنب مع وزارة التنمية المحلية لمواجهة التحديات البيئية التي تمس المواطنين، إضافة إلى العمل مع وزارة التضامن الاجتماعي لحشد مشاركة المجتمع المدني في العمل البيئي، ولضمان مزيد من المشاركة المجتمعية، وكذلك العمل مع وزارة الشباب والرياضة لمواجهة التحديات البيئية، بجانب التعاون المستمر مع ممثلي الإعلام والخبراء لدعم العمل البيئي.

وثمنت وزيرة البيئة إصرار مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في مواجهة التحديات البيئية، ودور لجنة التسيير الوطنية لبرنامج المنح الصغيرة، التي خاضت رحلة شاقة لمساعدة الجمعيات الأهلية على صياغة مشروعات قابلة للتنفيذ، وأكدت حرص الوزارة على دعم المجتمعات المحلية في ربوع مصر، للاستفادة المثلى من الموارد، وتحقيق الاستدامة، وبناء المرونة والصلابة، لتكون أكثر قدرة على مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وثمن وزراء التضامن الاجتماعي والشباب والرياضة والتنمية المحلية، خلال احتفالية توزيع عقود مشروعات المرحلة السابعة لبرنامج المنح الصغيرة، دور وزارة البيئة في دعم وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، على تنفيذ مشروعات صغيرة لمواجهة التحديات البيئية العالمية، وأكد الوزراء على أهمية التعاون والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، لتذليل كافة العقبات، وتشجيع المجتمعات المحلية على التصدي للمشكلات المحلية، بما يؤثر إيجاباً على البيئة العالمية.

معالي الدكتورة ياسمين فؤاد
وزيرة البيئة

«أليساندرو فراكاسيتي»: برنامج المنح الصغيرة في مصر قصة نجاح ملهمة على المستوى العالمي

ومن جانبه، قال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن برنامج المنح الصغيرة في مصر هو قصة نجاح فريدة، تدعم دور الجمعيات الأهلية في الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومواجهة تغير المناخ، ومكافحة التصحر، وخلق أفراد قادرين على مواجهة التحديات البيئية، وأوضح أن برنامج المنح الصغيرة في مصر يعد من أنجح البرامج على المستوى العالمي، حيث ساعد على رفع الوعى لدى المجتمعات المحلية بأهمية دورهم في مواجهة التحديات البيئية.

أليساندرو فراكاسيتي
ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

«عماد عدلي»: البرنامج قدم تمويلات لأكثر من 400 مشروع بمختلف المحافظات على مدار 32 عاماً

وأكد الدكتور عماد الدين عدلي، المدير الوطني لبرنامج المنح الصغيرة، أن البرنامج، الذي يجري تنفيذه تحت إشراف وزارة البيئة، منذ بداية عمله في عام 1992، قدم تمويلات لأكثر من 400 مشروع صغير، على مدار 7 مراحل، تمتد لنحو 32 عاماً، انطلاقاً من مبدأ «فكر عالمياً واعمل محلياً»، مشيراً إلى أن البرنامج بدأ مرحلته السابعة في عام 2022، ليستكمل مسيرة النجاح الذي بدأها في عام 1992، لتمويل مشروعات في مجالات العمل الرئيسية، والتي تشمل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي.

د.عماد الدين عدلي
المدير الوطني لبرنامج المنح الصغيرة

تضمنت الجلسة توزيع الاتفاقيات والدفعة الأولى من مبلغ المنحة على المشروعات الممولة خلال الجولة الأولى للمرحلة العملية السابعة، وتم عرض موجز عن المشروعات الحائزة على التمويل، ومناقشة الخطوات المستقبلية للبرنامج، على أن يتم، خلال الأيام القليلة المقبلة، دعوة الجمعيات الأهلية للتقديم في جولة ثانية ضمن المرحلة العملية السابعة، والتي من المتوقع أن تشمل أيضاً 16 مشروعاً صغيراً، بحيث يتم الانتهاء من تنفيذ كل هذه المشروعات قبل نهاية عام 2026.

صورة للسادة الوزراء ولجنة التسيير الوطنية
مع الجمعيات الـ16 الحاصلين على المشروعات

أبرز 5 قضايا بيئية يواجهها العالم في 2024..
التغيرات المناخية في الصدارة

قضايا الوقود والغابات والهواء ومياه الشرب والنفايات مازالت تبحث عن حلول

رؤية تحليلية - د. جميل جورجي:

على مدار العقود السابقة، لعبت السياسات الحكومية دوراً كبيراً في مجال حماية البيئة، وعلى رأسها قضية التغيرات المناخية، وعلى الرغم من تلك الجهود، ما زال العالم يشهد ارتفاعاً كبيراً فى درجات الحرارة، مما ترتب عليه وقوع العديد من الأحداث المناخية القاسية، من فيضانات مدمرة، وموجات جفاف وحرائق غابات، وغيرها من التداعيات المناخية، التي يشهدها العالم على نحو متواتر، فكل ذلك يدفعنا إلى التركيز والترقب لتلك التحديات البيئية المتوقعة خلال العام الجديد، والتي يجب أن نستعد لمواجهتها، ومن أجل ضمان أننا نسير في الاتجاه الصحيح، للمضي قدماً في مسيرة العمل على إبطاء خطى زحف التغير المناخي وإيقافها، أو تحويلها عكس الاتجاه.

ومع الأخذ في الاعتبار أن العالم بأسره يواجه العديد من القضايا البيئية المباشرة، والتي يُعد بعضها أكثر إلحاحاً وحساسية فى ذلك التوقيت عن غيرها، وفي هذه السطور، سوف يتم التعرض لأهم المشكلات البيئية، التي يمكن أن تواجهنا خلال عام 2024 وما بعده، على النحو الذي يتيح لنا فهم المجالات التي يجب التركيز عليها، لتحقيق الأهداف التي نصبو إليها، والوصول إلى تحقيق أهدافنا، فما هي المشكلات البيئية التي من المتوقع أن تواجهنا خلال 2024؟

القضية الأولى: الوقود الأحفوري

مازال الوقود الأحفوري، سواءً كان النفط أو الغاز الطبيعي أو الفحم، يمثل مشكلة بيئية على درجة كبيرة من الحرج، إذ يعتبر حرق هذه الأنواع من الوقود للحصول على الطاقة اللازمة لتشغيل المركبات، أو توليد الطاقة الكهربائية، السبب الرئيسي وراء ظاهرة التغيرات المناخية، والتي تتسبب في 75% من انبعاثات الغازات الدفيئة في جميع أنحاء العالم، و90% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لكوكب الأرض، ولذلك، إذا أردنا أن نبطئ ارتفاع مستويات الاحترار العالمي دون 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة، علينا أن نعمل بجد لخفض انبعاثاتنا الناتجة من الوقود الأحفوري، إلى النصف تقريباً بحلول نهاية 2024.

وعلينا أن ندرك جيداً أن الحاجة الملحة إلى خفض الانبعاثات المتولدة عن الوقود الأحفوري في غضون عقد من الزمان، لابد وأن تجعل من الالتزام بالحد من اعتمادنا على الوقود الأحفوري، القضية البيئية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للدول الصناعية، وللعالم بأسره خلال 2024، وهو ما يتطلب بدوره مساعدة العديد من الصناعات والمستهلكين، كمجموعة كبيرة من وسائل النقل وتوليد الطاقة، كما يتعين في الوقت نفسه، على شركات صناعة السيارات الاستمرار في دفع الخطى قدماً نحو تطوير المركبات الخضراء، بما فيها السيارات الهجينية، والسيارات الكهربائية، وغير ذلك من أنواع الوقود البديلة، وهو ما يستوجب أن يكون المستهلكون على قدر كبير من الاستعداد لتبني هذه التكنولوجيا.

إلا أن كل ما سبق يستلزم على الصناعات القائمة على توليد وإنتاج الطاقة، الاستمرار في الابتعاد عن محطات الطاقة التي تعمل بالغاز والفحم والنفط، والتحول إلى توليد الطاقة الخضراء والمتجددة، مثل الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، ويمكن للمستهلكين القيام بالدور المنوط بهم، من خلال التحول إلى مقدمي الخدمات، الذين يقدمون خيارات خضراء، إذا كانت متاحة، والأخذ بأيديهم عن طريق تركيب الألواح الشمسية فوق أسطح منازلهم.

القضية الثانية: إزالة الغابات

يتزايد عدد سكان العالم بوتيرة متسارعة، ومع كل زيادة في معدلات النمو السكاني، يتزايد الضغط على موارد الأرض، وترتفع الحاجة إلى استخدام الأراضي في بناء المنازل والطرق، وغيرها من الهياكل، التي تؤدي في الغالب إلى إزالة الغابات، ويؤدي ذلك التحضر للأراضي الحرجية، إلى العديد من العواقب الوخيمة، إذ تعد الأشجار بمثابة بالوعات ومصافي للكربون، حيث تقوم بامتصاصه من الهواء، ومجرد قطعها يعني القضاء على عملية امتصاص الكربون، ومن ثم تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

لذلك يتوجب علينا عدم المخاطرة بالقضاء على هذه المصايد الطبيعية، التي تساعد البشر على التخلص من الكربون الزائد عن حاجتهم، والذي يؤدي إلى اختناق بيئة الارض، كما أن تحضر الأراضى الحرجية يؤثر أيضاً على الحياة البرية والنظم البيئية، ومن ثم فقدان التنوع البيولوجي، وهو ما يمكن أن يهدد، في نهاية المطاف، بفناء أنواع معينة، غالبيتها تواجه خطر الاندثار بالفعل.

القضية الثالثة: جودة الهواء

على الرغم من تحسن جودة الهواء على مدار السنوات القليلة الماضية، خاصةً خلال عامي 2021 و2022، لأسباب ترجع في الأساس إلى عمليات الإغلاق التي رافقت تفشي جائحة «كوفيد»، حيث كان تلوث الهواء أقل فى ثمانية من بين 10 مدن، وفقاً لشبكة «إن سى نيوز»، علاوة على ذلك،تشير بعض التقديرات إلى أن تحسن جودة الهواء ترجع إلى عام 1980، أى إنها كانت على المسار الصحيح منذ ما يقرب من 40 عاماً.

وتحتاج العديد من الصناعات إلى العمل على التوصل إلى وسائل أكثر كفاءة، تساعد في الحد من الانبعاثات والملوثات الناتجة عن المركبات والمنشآت الصناعية، وهو ما يتطلب أيضاً استمرار المستهلكين في دفع الصناعات التي تدعم هذه الجهود، ويجب أن يكون المستهلكون على استعداد لتبني وسائل النقل منخفضة الانبعاثات.

القضية الرابعة: مياه الشرب

تؤكد مشكلات تلوث المياه في مختلف بلاد العالم، حتى المتقدمة منها، أن هذه القضية مازالت قضية حيوية، وتسهم في ذلك البنية التحتية المتهالكة، التي تؤدي التغيرات المناخية إلى تدهورها بفعل الفيضانات الشديدة، التي تزيد الضغوط على المرافق القديمة، وتسرب مياه الأمطار والصرف المحملة بالسموم، إلى شبكات مياه الشرب، مما يجعلها غير صالحة للاستهلاك الآدمي بل والحيواني أيضاً.

القضية الخامسة: النفايات

يؤدي تزايد النمو السكاني في العالم إلى زيادة الاستهلاك، ومن ثم زيادة إنتاج المخلفات، ووفق إحصائيات وكالة حماية البيئة الأمريكية، فإن المواطن العادي ينتج عنه 4.9 رطل من المخلفات الصلبة يومياً، وعلى الرغم من تدوير بعض هذه المخلفات، وإنتاج السماد، فإن ما يقرب من 50% من هذه النفايات، أي أن 146 مليون طن، يذهب إلى المدافن الصحية، وهذه النفايات قد تتحلل وينتج عنها غاز الميثان، والذي يُعد أسوأ بحوالي 80 مرة من ثاني أكسيد الكربون على المناخ العالمي.

احتفالية يوم البيئة الوطني 2024 ترفع شعار «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام»

«عدلي»: إطلاق أول شبكة للجمعيات الأهلية للقضاء على التلوث البلاستيكي في مصر

يبقى تاريخ 27 يناير من كل عام علامة فارقة في مسيرة العمل البيئي في مصر، يحمل في جنباته ذكرى ميلاد أول قانون لحماية البيئة، وهو القانون رقم 4 لسنة 1994، والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009، وهو اليوم الذي تحتفل فيه مصر بـ«يوم البيئة الوطني»، بمبادرة أطلقتها جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة في عام 1997، وحرصت على تنظيمها سنوياً، حتى حظيت المبادرة بموافقة رئيس مجلس الوزراء على إعلانها مناسبة رسمية وطنية، اعتباراً من الاحتفال رقم 24 بيوم البيئة الوطني في عام 2020، استجابة لجهود وزيرة البيئة، الدكتورة ياسمين فؤاد، التي أعلنت تبنيها للمبادرة، التي تحرص جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة على تنظيمها سنوياً، باعتبار أنها تشكل نموذجاً للشراكة الحقيقية بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني، ممثلاً في جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، بهدف شحذ الوعي البيئي لدى الأفراد، وتشجيعهم على ممارسة سلوكيات صديقة للبيئة، تهدف إلى صون الموارد الطبيعية.

وقال الدكتور عماد الدين عدلي، رئيس مجلس إدارة المكتب العربي للشباب والبيئة، إن الاحتفال باليوم الوطني للبيئة هذا العام، وهو الاحتفال رقم 28 منذ أول احتفال بهذه المناسبة في عام 1997، يأتي في ظل تزايد الاهتمام بقضايا البيئة، على المستويين الرسمي والوطني، وتأكيداً لدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية، وتخليداً لليوم الذي صدر فيه أول قانون لحماية البيئة في مصر، والذي تكمن أهميته في وضع الأسس والضوابط والآليات، التي تمكن الجميع من الحفاظ على البيئة، ويؤكد على دمج البعد البيئي في مختلف القطاعات التنموية.

ولفت «عدلي» إلى أن احتفالية هذا العام ترفع شعار «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام»، وهو نفس اسم المبادرة التي أطلقتها جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة العام الماضي، وهي مبادرة غير مسبوقة من نوعها، يجري تنفيذها من خلال شبكة تضم عدداً من منظمات المجتمع المدني في مختلف المحافظات المصرية، بهدف توعية المواطنين بأضرار البلاستيك أحادي الاستخدام على الصحة والبيئة، والتشجيع على استخدام البدائل المستدامة.

وأسفرت المرحلة الأولى من مبادرة «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام» عن تنظيم العديد من الفعاليات وحملات التوعية المكثفة، لاستخدام بدائل البلاستيك صديقة للبيئة، إضافة إلى تنظيم عدد من الحملات والأنشطة الميدانية لتنظيف الشواطئ ونهر النيل من النفايات البلاستيكية، فضلاً عن تشكيل اول شبكة وطنية من منظمات المجتمع المدني للقضاء على التلوث البلاستيكي في مصر، من خلال تقديم حلول بديلة، لتشجيع السلوكيات البيئية المستدامة والمشاركة المجتمعية.

وفي إطار التحضير لاحتفالية يوم البيئة الوطني لعام 2024، دعت جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة الجمعيات الشريكة في تنفيذ مبادرة «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام» إلى القيام بتنفيذ بعض الأنشطة خلال شهر يناير الجاري، تشمل حملات توعية ومحاضرات وورش عمل في المدارس والجامعات ومراكز الشباب، إضافة إلى إطلاق حملات على وسائل التواصل الاجتماعي، تتضمن نصائح يومية للحد من استعمالات البلاستيك أحادي الاستخدام.

كما تم الإعلان عن تنظيم مسابقة شبابية تحت عنوان «تغيير صغير نحو عالم أفضل»، تتضمن تصميم ملصقات توعية، أو بوسترات، أو صور، للتعبير عن المخاطر الناجمة عن التلوث البلاستيكي، إضافة إلى تنظيم يوم ميداني في مناطق التجمعات السكنية المختلفة، لتحفيز المواطنين على استخدام بدائل البلاستيك، مثل الشنط القماش والزجاجات المعدنية.

بمشاركة الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية:

مبادرة لزراعة 10 ملايين شجرة لمقاومة التغيرات المناخية في الأردن

متابعة - م. إسلام حمد المغايرة

في إطار الرؤية التي أعلنها العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، في خطاب العرش، أطلقت المملكة الأردنية مشروعَ التحريج الوطني، بهدف مواجهة عوامل التغير المناخي، وانخفاض نسب تساقط الأمطار، وكذا زيادة الرقعة الخضراء، ومكافحة التصحر، وتأهي لمواقع الغطاء النباتي المتدهورة، والتوعية والحد من الممارسات السلبية تجاه الغطاء النباتي، وتحسين جودة الحياة.

كما يهدف المشروع الطموح، الذي يتضمن زراعة 10 ملايين شجرة، إلى وضع نهج استراتيجي ومنسّق تشارك فيه المجتمعات، إلى جانب الخبراء، لتقييم حجم المخاطر الحالية والمستقبلية،لاسيّما انجراف التربة والانزلاقات الأرضية المتفاقمة بفعل تغيّر المناخ، واقتراح إجراءات تساعد المجتمعات على التكيّف معها وتنفيذها.

وفي هذا الإطار، شهد رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، لقاءً تم خلاله توقيع 15 اتفاقيه تفاهم مع مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية، من شركات ومنظمات ومبادرات مجتمعية وجمعيات بيئية وجهات تطوعية وهيئات شبابية، حيث أكد على أهمية الدور الكبير الذي تقوم به هذه المنظمات، وارتباط عملها بوزارتي البيئة والزراعة، من خلال شراكة استراتيجية، وشدد على أهمية مشاركتها في الإعداد والتنفيذ لجميع المشروعات والبرامج التي تقوم بها الدولة.

وثمن رئيس الوزراء الأردني، خلال اللقاء، دور هذه الجهات الوطنية والمجتمعات المحلية الأخرى، في تقديم كافة أشكال المساعدة لإنجاح هذا المشروع الوطني، مشدداً على ضرورة تأسيس شبكة متطوعين مؤهلة وقادرة على التأسيس لمنظومة عمل وطنية وبشكل مستدام، تستطيع من خلالها مواكبة الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الوزارة، ومن ضمنها مشروع التحريج الوطني.

وجاءت «الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية»، عضو الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» في الأردن، ضمن مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ هذا المشروع، حيث وقع رئيس الجمعية، المهندس حسن على جبر، مذكرة تفاهم في هذا الصدد، برعاية وحضور رئيس الوزراء، ووزيري البيئة والزراعة، تتضمن الخطوط العريضة لتنفيذ المشروع، والمسؤوليات والالتزامات على كل فريق.

بموجب هذه المذكرة، تقوم الجمعية بتنفيذ المشروع في الموقع التابع لها، والذي يتمثل في «مركز الدكتور عبداللطيف عربيات للأبحاث البيئية والتنمية المستدامة»، بزراعه عدد يتراوح بين 700 إلى 1000 شجرة سنوياً، من الأشجار الاصيلة بالمنطقة، والتي حققت نجاحاً كبيراً خلال السنوات الاخيرة، ومن أهمها أشجار «الملول والبطم والصنوبر المثمر والخروب».

ورغم وعورة المنطقة المستهدفة وصعوبة زراعتها، إضافة إلى ضعف الموارد، تجتهد الجمعية في سبيل توفير سبل الاستدامة لنجاح المشروع، والمحافظة على الأشجار التي سيتم زراعتها، طوال فترة تنفيذ المشروع، والتي تمتد إلى 10 سنوات، بدأت في عام 2020 وتعنى بالتنفيذ أجهزة وزارتي الزراعة والبيئة، ومنظمات المجتمع المدني البيئية، وعدد من الجهات الأخرى ذات العلاقة.

مشاركة «رائد» في ملتقى الشخصيات الأكثر تأثيرا للمسؤولية المجتمعية

شاركت جمعية «إنسان للبيئة والتنمية» في لبنان وجمعية «أصدقاء التراث الأردنية»، أعضاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد»، في الحفل الذي نظّمته الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية للتصنيف المهني العربي، في نهاية عام 2023، عبر تطبيق «زووم».

تم خلال الاحتفالية الافتراضية الإعلان عن المائة شخصية الأبرز في المنطقة العربية، بمناسبة تنظيم النسخة الخامسة من فعاليات ملتقى الشخصيات العربية الأكثر تأثيراً في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2023، التي حملت اسم «دورة المغفور له الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح»، أمير دولة الكويت الراحل.

كما جرى، خلال فعاليات الملتقى، الإعلان عن النسخة الخامسة من التصنيف المهني العربي للشخصيات الأكثر تأثيراً في مجال المسؤولية المجتمعية، بالإضافة إلى تدشين منصة خبراء المسؤولية المجتمعية في الدول العربية، باعتبارها إحدى مبادرات الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

وفي ختام الاحتفالية، تم إطلاق جدارية رقمية للشخصيات الأكثر تأثيراً في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2023، وفق التصنيف المهني العربي، بإشراف الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

فرق الإغاثة تحارب «الموت» داخل مخيمات النازحين في غزة

حذر جيمي ماكجولدريك، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من تدهور الأوضاع الأنسانية في قطاع غزة، في ظل انعدام كثير من الاحتياجات الأساسية للحفاظ على مقومات الحياة لما يقرب من 1.8 مليون فلسطيني، يحتاجون لمساعدات عاجلة في مناطق جنوب القطاع.

واعتبر المسؤول الأممي، في أول تصريحات له بعد إعادة توليه منصبه في الأراضي المحتلة، أن عمليات الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة تواجه تحديات ضخمة، في ظل انعدام الحد الأدنى من المتطلبات التشغيلية الضرورية، وجدد الدعوة إلى زيادة تدفق المساعدات إلى غزة، من خلال فتح مزيد من المعابر، بما في ذلك معابر شمال القطاع مع الجانب الإسرائيلي.

مسؤول الشؤون الإنسانية: 1.8 مليون فلسطيني يحتاجون لمساعدات عاجلة جنوب القطاع

ووصف «ماكجولدريك» الوضع في غزة بأنه «مخيف بشكل كبير»، مؤكداً أن «أعداد النازحين إلى رفح صادمة، هناك حشود في كل شارع، وعلى كل رصيف، والخيام المؤقتة مبنية على جوانب المباني، وتتعدى على الطرق»، مشيرا إلى قلة الخدمات المتاحة بالنسبة لعدد الموجودين في رفح الآن، والذين يُقدر عددهم بحوالي 1.8 مليون شخص، فيما كان عدد سكانها قبل بداية العدوام، حوالي 250 ألف نسمة.

وأشار منسق الشؤون الإنسانية إلى أن الكثيرين يقيمون في المستشفيات والمدارس، في ظل ظروف معيشية صعبة، لا تتوفر لهم الخدمات الضرورية، قائلاً: «هرب الناس من حيث أتوا، من مناطق الوسط والشمال، ومعهم القليل، وعليهم الآن أن يحاولوا إنشاء مكان لأنفسهم في بيئة صعبة للغاية وفوضوية في ظل قسوة فصل الشتاء».. وأبدى «ماكجولدريك» تعجبه من صمود ومثابرة العديد من العاملين في تقديم المساعدات بمخيمات النازحين في قطاع غزة، حيث إنهم فروا إلى الجنوب كنازحين، لكنهم ما زالوا يقومون بعملهم ويساعدون الآخرين، وأضاف أنه «من المذهل أن الناس في غزة لديهم تلك الروح الإنسانية، التي تربطهم بالآخرين، وما زالوا مستمرين في العمل، لقد قُتل 146 من الزملاء في الأمم المتحدة، وفقد آخرون أفراداً من عائلاتهم، ومع ذلك ما زالوا يجدون في العمل».

وعبر المسئول الأممي عن مخاوفه المتعلقة بالحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي وقضايا حماية الطفل، حيث يوجد الكثير من الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وقال: «كعاملين في المجال الإنساني، يجب أن تكون لدينا القدرة على القيام بهذا العمل، مما يعني توفير الحماية، بما يتطلب وجود أنظمة اتصالات جيدة، والقدرة على التحرك، والتنسيق فيما يخص التحركات الإنسانية، وأن تتم حمايتها بشكل فعلي»، واستطرد بقوله: «لسوء الحظ، لم يكن الأمر كذلك حتى الآن، فقد وقعت العديد من الحوادث».

وتابع: «نحاول إدخال المزيد من الشاحنات، لدينا 200 شاحنة، وهو أكبر عدد أدخلناه على الإطلاق من معبر رفح، ليس هناك أي امدادات تأتي من الشمال إلى داخل غزة، نكافح الآن لتلبية احتياجات أولئك الذين نستطيع الوصول إليهم، لكننا بحاجة للوصول إلى مناطق أبعد وأعمق بكثير، بما في ذلك إلى الجزء الشمالي من القطاع، لكن العمليات العسكرية المستمرة تمنعنا حتى من التحرك في بعض المناطق الوسطى».

وأضاف المسؤول الأممي: «نحن عالقون في مكاننا نوعاً ما، ومن الصعب جداً تحريك القوافل، ليست لدينا القدرة على إرسال قوافل بسرعة إلى الشمال لخدمة ما يقدر بنحو 250 إلى 300 ألف نسمة هناك، الطريق الساحلي هو الطريق الوحيد الآن، لأن طريق صلاح الدين يتعرض لعمليات عسكرية في الوقت الراهن، لذا، فإننا نوجه كل جهودنا إلى الشمال، بينما نواصل الكفاح من أجل إنقاذ الجنوب»، واختتم «ماكجولدريك» تصريحاته بقوله: «يتعين علينا زيادة العمل الإنساني، وأن نحصل على المزيد من الدعم من الجهات المانحة، وعلينا إعادة تفعيل الشحنات التجارية».

صورة للأوضاع الحالية في غزة

مشروع دعم المياه والبيئة يختار "أبطال" لمنع التلوث البلاستيكي في البحر المتوسط

يواصل مشروع دعم المياه والبيئة أنشطته في مواجهة التحدي المتمثل في التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية, حيث أطلق المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي, بالتعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) وخطة عمل البحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/MAP)في ربيع عام 2023 دعوته إلى "الأبطال" لمنع التلوث البلاستيكي في البحر المتوسط", بعد عملية تقييم واسعة النطاق بهدف دعم وتحفيز أولئك الذين يساهمون بحلول مبتكرة لمكافحته, حيث تم اختيار 87 من أصل 109 متقدمين ليتم اعتبارهم أبطالًا مرشحين.

ويعكس تنوع الالتزامات التي تعهد بها المرشحون الأبطال مجموعة كبيرة من الحلول المبتكرة التي تعمل الجهات الفاعلة في منطقة البحر المتوسط على حشدها ضمن سياقاتها المحلية, منها الحوكمة ذات الصلة حيث التطوير التشاركي لمواصفات قطاع إعادة تدوير البلاستيك ومنتجات التعبئة والتغليف البلاستيكية؛ خطط الحكم المحلي للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في المتنزهات الطبيعية واالمحميات.

وكذا التكنولوجيا القادرة على إيجاد البدائل التقليدية غير البلاستيكية للتغليف؛ للحد من استخدام المواد البلاستيكية في مصايد الأسماك, وتربية النحل, وتخزين المواد الغذائية؛ استخدام النفايات البلاستيكية في قطاع البناء بما في ذلك الدروع الإشعاعية في المستشفيات وأعمدة إنارة الشوارع وما إلى ذلك.

وأخيرا تحسين جمع النفايات من خلال استخدام الرقمنة لجمع النفايات البلاستيكية الشفافة, وربط المنتجين وجامعي النفايات وصناعات إعادة التدوير, وزيادة كفاءة القائمين بإعادة التدوير.

وقد جاء توقيع اتفاقيات التعاون بين مشروع WES والأبطال المرشحين والذي يستمر حتى صيف عام 2024 ليضفي الطابع الرسمي على نية هؤلاء المرشحين للوفاء بالتزاماتهم, وسيحصل أولئك الذين نجحوا في الوفاء بالتزاماتهم على اللقب الفخري"بطل معالجة التلوث من المواد البلاستيكية" من قبل الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط, تقديراً لتفانيهم ومساهمتهم في أحد التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجهها المنطقة.

وقد تعاون مشروع WES مع أمانة اتفاقية آرهوس التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة, وكذا مع نظام اتفاقية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ودائرة البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة (COMPSUD) ولجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (PA-UfM) ومركز MEPIELAN, الذين أتيحت لهم جميعًا الفرصة لتبادل خبراتهم والخطط.

صورة من الموقع الإلكتروني للمشروع

كل عام وانتم بخير